الذي أصدرته الجمعية العامة بتاريخ ٧٠/١٢/١٦ دعت الامم المتحدة الدول الى الامتناع عن اي عمل من شأنه حرمان الشعوب من حقها في تقرير مصيرها ، كما دعت الحكومات الى تقديم العون والمدد والمساعدة للشعوب المناضلة من اجل تحقيق استقلالها وممارسة حقها في تقرير مصيرها ( المادة الثانية عشرة ) .

بيد ان الحق في تقرير المصير ليس هو الحق الوحيد الذي أضحى حقا وضعيا تكرسه المواثيق والمعاهدات ، فالحق في العودة الى الوطن قد أضحى بدوره حقا وضعيا راسخا .

**ب ــ الحق في العودة الى الوطن :**

ان الحق في العودة الى الوطن هو من حيث الاساس والجوهر جزء وفرع من حق تقرير المصير وقد كفلت هذا الحق المواثيق الدولية . فالمادة الثالثة عشرة ( الفقرة الثانية ) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان تنص على ما يلي : « لكل انسان الحق في أن يغادر بلده واي بلد آخر وفي أن يعود الى بلده » .

وكرست هذا المبدأ شرعة الحقوق المدنية والسياسية . فالفقرة الرابعة من المادة الثانية عشرة من تلك الشرعة تنص على ما يلي : « ولا يجوز حرمان احد بشكل تعسفي من حق الدخول الى بلده » .

درسنا في هذا الفصل حق تقرير المصير وحق العودة الى الوطن بصورة عامة ومجردة ، وفي الفصل القادم سنحاول ان ننظر الى كل ذلك من زاوية الشعب العربي الفلسطيني .

## الفصل الثالث : الشعب الفلسطيني وحق تقرير المصير وحق العودة الى الوطن

ان المجتمع الدولي لم يقر للشعوب بحقوقها في تقرير مصيرها والعودة الى أوطانها بصورة مجردة فقط ، بل انه قد أقر بهذه الحقوق بصورة خاصة لبعض الشعوب بما فيها شعب فلسطين .

**أ ــ الشعب الفلسطيني وحق تقرير المصير :**

بينا في الفصل السابق ان حق تقرير المصير قد أصبح بموجب المواثيق والشرعات الدولية الحديثة حقا وضعيا يتيح للشعوب ان تقرر كيانها السياسي ومستقبلها الاقتصادي والاجتماعي بملء ارادتها .

ووسيلة ممارسة هذا الحق هو الاستفتاء الذي يتيح للسكان ابداء رغباتهم حول مستقبل بلادهم السياسي . والاستفتاء هو الوسيلة الديموقراطية الوحيدة لتطبيق حق تقرير المصير . ومع ان الامم المتحدة في أوضاع مشابهة لوضع فلسطين عام ١٩٤٧ قررت القيام باستفتاءات في بلدان عديدة كانت خاضعة لنظام الوصاية وذلك بقصد اتاحة حق تقرير المصير للشعوب(٣٥)، فان الامم المتحدة عندما أصدرت بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ قرارها بتقسيم فلسطين الى دولتين قد حجبت هذا الحق عن الشعب الفلسطيني مما أدى الى حرمانه من وطنه بالارهاب والعنف الذي مارسته القوى الصهيونية في فلسطين وخارجها . ذلك ان قرار التقسيم قد قضى بتقسيم أراضي فلسطين الى قسمين وانشاء دولتين مختلفتين ( الاولى عربية والثانية يهودية ) في كل قسم دون استفتاء الشعب ، بل وضد رغبة أكثرية السكان وبالرغم عن ارادتهم . وتدل الطريقة التي تم بها التقسيم على المدى الذي امتهن به حق تقرير مصير الشعب العربي الفلسطيني . فبموجب قرار التقسيم كان من المقرر أن تكون مساحة الدولة اليهودية